

iKNOW
politics

International Knowledge Network
of Women in Politics

تلخيص النقاش:

حول العنف ضد النساء في الحياة السياسية

ديسمبر 2016



رسالة التقديم

في الآونة الأخيرة، فضحت نساء منتخبات من فرنسا وكندا واسكتلندا وإسرائيل، لذكر بعض الأمثلة، الثقافات السياسية العنيفة وأعمال التحرش والعنف في السياسة التي تعاني منها حيث نبهن أن لن يكن العنف ثمن المشاركة في الحياة السياسية.

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يحد من فرص النساء في الحياة السياسية حيث يمنعهن من ممارسة كامل حقوقهن السياسية، بما في ذلك حقوقهن كناخبات ومرشحات وأنصار أحزاب و موظفات عمومية¹. يمكن أن يحدث العنف ضد النساء في الحياة السياسية خلال الحملات الانتخابية، ولكن ليس فقط بحيث من الممكن على سبيل المثال أن يتم الضغط على الاستقالة من المناصب على أساس نوع الجنس أو التهديد اللفظي أو الترهيب ضد بعض النساء التي تتولى مناصب سياسية. وقد يأخذ العنف ضد النساء في الحياة السياسية العديد من الأشكال الأخرى، بما في ذلك الصور النمطية المتحيزة ضد المرأة والصور السلبية في وسائل الإعلام التي غالباً ما تركز بشكل خاص على أجساد النساء والجنس والأدوار الاجتماعية التقليدية، بدلاً من كفاءتهن والقدرات والمساهمات التي يمكن أن تقدمنها.

تهتم الجهات الفاعلة الدولية على نحو متزايد بتكثيف الوعي والاستجابة لمسألة العنف ضد النساء في الحياة السياسية. في هذا السياق، تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية عالمية لتحديد وقياس هذه الظاهرة. تشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتطوير دليل على العنف ضد النساء في الانتخابات. و يتولى المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية الحد من العنف ضد المرأة في السياسة من خلال مبادرات تركز على تمكين الأحزاب السياسية وإجراء تحليل اتجاهات العنف ضد النساء في الحياة السياسية والتأكد من أن التدخلات الإقليمية والعالمية تعمل للحد من هذه الظاهرة. كما بادر الاتحاد البرلماني الدولي بإعداد تقريراً وقراراً بشأن هذا الموضوع. وهناك منظمات أخرى تهتم بهذه المسألة، مثل المعهد الديمقراطي الوطني مثلاً الذي أطلق مؤخراً النداء العالمي للعمل #NotTheCost بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين والنشطاء.

هدف المناقشة الإلكترونية

تسعى هذه المناقشة الإلكترونية إلى توفير خبرات أفراد شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة في هذا الحوار المتنامي على العنف ضد النساء في الحياة السياسية. يرجى الانضمام إلى النقاش عبر الانترنت من **22 أغسطس إلى 30 سبتمبر 2016**.

1 Report of the Secretary-General at the Sixty-eight session (2013), Item 28 of the provisional agenda, Advancement of women, Measures taken and progress achieved in the promotion of women and political participation
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/68/184&Lang=E

الأسئلة

1. ما هو العنف ضد النساء في الحياة السياسية، وما هي أشكاله؟ ما هي دوافعه الرئيسية؟ هل العنف ضد النساء في الحياة السياسية خاص ببلدان ومناطق وثقافات ومؤسسات معينة؟
2. من هم مرتكبو العنف ضد النساء في الحياة السياسية، وما هي دوافعهم؟
3. ما هي النتائج المترتبة على العنف ضد النساء في الحياة السياسية على النساء والمجتمع والديمقراطية؟
4. هل هناك أي آليات ناجحة أو أدوات لفضح أعمال العنف ضد النساء في الحياة السياسية (مثل التقارير والخدمات للضحايا، وقواعد السلوك)؟
5. من يتحمل المسؤولية لمعالجة العنف ضد النساء في الحياة السياسية، وما هي أنواع الشراكات الضرورية للقيام بذلك بنجاح؟
6. هل يمكنك تحديد تشريعات أو برامج أو دورات تدريبية أو دراسات أو حملات توعية محددة التي تساعد على منع ومعاقبة العنف السياسي ضد النساء؟

المشاركات

استضافت شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة هذه المناقشة الإلكترونية حول موضوع العنف ضد النساء في الحياة السياسية على موقعها الإلكتروني من 19 أغسطس إلى 16 أكتوبر 2016. و تلقت المناقشة ثلاثة عشر مساهمة، من قبل خبراء من القارة الأمريكية والمنطقة العربية وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ويتفق المشاركون على أن الصور النمطية الثقافية لا تزال تلعب دورا في الحد من مشاركة عادية للمرأة في الحياة السياسية.

ملخص الردود

يود فريق شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة أن يشكر جميع أعضاء الشبكة والخبراء الذين أخذوا الوقت للرد على أسئلة هذه المناقشة الإلكترونية وتبادل الخبرات والممارسات والتوصيات الملخصة في ما يلي.

ما هو العنف ضد النساء في الحياة السياسية، وما هي أشكاله؟ ما هي دوافعه الرئيسية؟ هل العنف ضد النساء في الحياة السياسية خاص ببلدان ومناطق وثقافات ومؤسسات معينة؟

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية هو ظاهرة عالمية تأخذ أشكالا ودرجات انتشار عدة تقوم على نوعية الأنظمة القانونية والمؤسسات والثقافة والتقاليد والسياقات السياسية. وذكرت العديد من النساء الناشطات في الحياة السياسية من جميع أنحاء العالم تعرضن لأحداث عنف نفسي

وجنسي ومادي، ومؤخراً، أعمال عنف على الإنترنت. تستخدم الاغتيالات والعنف الجسدي، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي، و التصريحات الجنسية والإساءة اللفظية والتهديدات من الانتقام كأدوات لإذلال وإساءة وحتى وضع حد للنشاط السياسي للنساء.

يوجد هناك ثلاث خصائص تميز العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وهذا وفقاً للعمل النظري الذي قامت به الحملة الدولية [#NotTheCost](#) للحد من العنف ضد المرأة في السياسة و هي:

- يستهدف النساء بسبب جنسهن

- يمكن أن يعتمد في شكله على النوع الاجتماعي، كما يتضح مثلاً من خلال التهديدات المتحيزة ضد المرأة والعنف الجنسي

- الهدف منه هو أن يقلل من عزيمة المرأة و ذلك خاصة من أن تكون أو أن تصبح ناشطة في السياسة

في المغرب مثلاً، عرفت بعض النساء البرلمانيات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية على النحو التالي: "أفعال أو سلوكيات بدنية أو نفسية أو جنسية يرتكبها شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، مباشرة أو عن طريق أطراف أخرى ضد النساء المرشحات أو المنتخبات أو المعينات أو اللواتي تمارسن أدواراً في الإدارة العامة أو السياسية. الهدف من هذه الأفعال هو منع أو تقييد وظائف المرأة في الحياة السياسية". ([خديجة العاتري](#))

ظاهرة التحرش أو العنف على الإنترنت ضد المرأة في الحياة السياسية هي ظاهرة نامية بسرعة مقلقة. على سبيل المثال، أظهرت [دراسة](#) حديثة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي المحل الذي يزدهر فيه العنف النفسي ضد النساء البرلمانيات الأكثر وهذا خاصة في شكل تصريحات متحيزة ضد المرأة وكارهاة للنساء، صور مهينة، مهاجمات وتخويف وتهديد. يثبت [أحد التحليل](#) بأن تلقت المرشحة للرئاسة الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون ورئيسة الوزراء الأسترالية السابقة جوليا جيلارد ضعف عدد التغريدات العنيفة مقارنة بالمعارضين بيرني ساندرز وكيفن رود. في المملكة المتحدة، تلقت النائبة عن برمنجهام ياردي، جيس فيليبس، أكثر من 600 تهديداً بالاغتصاب.

ويفسر بعض المشاركين في النقاش أن دوامة العنف هي ناتجة عن التمييز الجنسي الراسخ في المؤسسات وهيكل السلطة الحالية. وقد أشاروا إلى استمرار القوالب الجندرية كسائق قوي في العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

من هم مرتكبو العنف ضد النساء في الحياة السياسية، وما هي دوافعهم؟

عادة ما يرتكب العنف ضد المرأة في الحياة السياسية من قبل عائلة المرأة أو أصدقائها، وأعضاء حزبها السياسي والمجتمع والزعماء الدينيين وقوات أمن الدولة والشرطة وغيرها. يمكن لوسائل الإعلام أيضاً أن تلعب دوراً مؤثراً في ارتكاب العنف سواء من خلال تقاريرها الخاصة، أو من خلال نشر رسائل عنيفة حول النساء الناشطات سياسياً من مصادر أخرى. يقر مشاركون المناقشة

الإلكترونية أن الدوافع الرئيسية وراء هذه الأعمال هي: استبعاد النساء من ممارسة حقوقهن كمواطنات وخلق جو عدائي ينقص من عزيمة النساء في المشاركة في السياسة.

يمكن للسياسات التي تسامح كراهية النساء في الأماكن العامة والسياسية و التي غالبا ما تكون مشجعة من قبل القادة السياسيين أو الدينيين المحافظين أن تحث و تسامح العنف ضد المرأة في الحياة السياسية كوسيلة للحفاظ على الوضع الراهن الذي يهيمن فيه الذكور على العمليات والمؤسسات السياسية، بما في ذلك، كما لوحظ من قبل مشاركة من المغرب، السلالات الحاكمة.

ما هي النتائج المترتبة على العنف ضد النساء في الحياة السياسية على النساء والمجتمع والديمقراطية؟

تضعف الديمقراطيات عندما يقع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية لتثبيطها عن الساحة السياسية وعندما ينتهك حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية. تنفير النساء من العملية السياسية يقوض العملية الديمقراطية ككل. يمكن تشكيك الافتراضات التي تقوم عليها الديمقراطية التمثيلية في هذا الحال.

يديم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية النقص النظامي في تمثيل المرأة في الحياة السياسية. انخفاض عدد النساء في السياسة يمكن أن يؤثر سلبا على التزام المؤسسات السياسية لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين. المجتمعات التي يكون فيها العنف ضد المرأة في الحياة السياسية واسع الانتشار نادرا ما تعطي قضايا المرأة الأولوية داخل المؤسسات السياسية مثل النقابات والأحزاب والهيئات التشريعية.

كشفت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في **الهند ونيبال وباكستان** أن تخويف النساء في السياسة يضعف و يقلل من التطلعات السياسية لبقية النساء والفتيات لتصبحن ناشطات في السياسة. حللت الدراسة حوادث عنف ضد المرأة التي وقعت في الفترة من 2003 إلى 2013. وتستننتج الدراسة أن أكثر من 60 في المائة من النساء لا تشاركن في الحياة السياسية بسبب الخوف من العنف. وأوضحت ريببكا رايمان تافاريس، الممثلة لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة **للهند وبنوتان والمالديف وسريلانكا** أن: "ما يقرب من 90 في المائة من النساء في هذه الدول تشعر بأن العنف يكسر طموحهن في الانخراط في السياسة. بعد مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة، من الواضح أن أيا من الدول الثلاث لديها تشريعات تتعامل بصرامة مع المخالفين لمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. ونحن نعلم أن كلما وجدت قوانين، كلما انخفض انتشار العنف ضد المرأة في الحياة السياسية و قلّ عدد الناس المعتقدين أن يمكن تبرير العنف ضد المرأة".

زيادة عدد النساء في السياسة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التشريعات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وخاصة منها التي تهتم بالعنف ضد المرأة. على سبيل المثال، في إسبانيا، "مشاركة المرأة في صنع القرار وفي البرلمان تفوق 30 في المئة، مما أدى الى وضع تشريعات شاملة

تهتم بقضية العنف ضد المرأة والى خلق لجنة فرعية للجنة المساواة مكلفة برصد تطبيق قانون عضوي لعام 2004 بشأن تدابير الحماية المتكاملة لمكافحة العنف القائم على الجنس".

هل هناك أي آليات ناجحة أو أدوات لفضح أعمال العنف ضد النساء في الحياة السياسية (مثل التقارير والخدمات للضحايا، وقواعد السلوك)؟

هناك العديد من الآليات والاستراتيجيات في مرحلة التطوير حاليا لكشف و توثيق حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في جميع أنحاء العالم. وقد اتخذت العديد من المؤسسات الإقليمية إجراءات للكشف وادانة أفعال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. نذكر لجنة البلدان الأمريكية كمثال حيث أصدرت اعلانا على التحرش السياسي والعنف ضد المرأة والذي تم اعتماده في عام 2015 كآلية متابعة لاتفاقية بيليم دوبارا (MESECVI). يعزز الإعلان "اعتماد، عندما يقتضي الموضوع، قواعد وبرامج وتدابير للتجنب والاهتمام والحماية والقضاء على العنف السياسي و التحرش ضد المرأة، التي تسمح العقاب المناسب والتعويض في المجالات الإدارية والجنائية والانتخابية، مع الأخذ بعين الاعتبار الصكوك الدولية المنطبقة". كما يدعو الإعلان المؤسسات المختلفة أن تقوم بدورها في كشف ووضع حد للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وقبل ذلك، في عام 2007، وقع المؤتمر الإقليمي العاشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توافق كيتو الذي يعترف لأول مرة بالانتشار الواسع لهذه القضية. وقد تم إصلاح قانوني بارز في بلدان أمريكا اللاتينية. في بوليفيا على سبيل المثال، ينص القانون على أنه يمكن ابلاغ الانتهاكات من قبل الضحية، أقاربها أو أي شخص آخر، في شكل شفاهي أو مكتوب. ويفرض القانون عقوبة من سنتين إلى خمس سنوات بالسجن بتهمة التحرش السياسي، عقوبة من ثلاث إلى ثمانية سنوات بتهمة العنف الجسدي أو النفسي، والعقوبة السائدة بتهمة الاعتداء الجنسي وفقا للقانون الجنائي.

يمكن للأحزاب السياسية أن تتخذ إجراءات ضد العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بما في ذلك توقيع مدونات قواعد السلوك أو تنفيذ آليات داخلية. في سيراليون على سبيل المثال، وقع ثمانية أحزاب على تعهد انتخابات "مفتوح وآمن" يعارض كل أشكال العنف والترهيب ضد المرأة.

كما يمكن تنفيذ تدابير محددة أخرى، بما في ذلك:

- إنشاء جماعات مصالح مشتركة من بين النساء لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة في الحياة السياسية
- جمع وتحليل المعطيات على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية
- كسب التأييد لوضع تشريع لحماية النساء
- كسب التأييد والتدريب كي يوفر وسائل الإعلام تقارير متوازنة على المرأة في الحياة السياسية وأية حالات عنف ضد المرأة في الحياة السياسية

• تعزيز قصص الناجين من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وآليات الاستجابة الناجحة وقصص النجاح الأخرى على النساء اللواتي تغلبن على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

• في باكستان، تم وضع خط اتصال مباشر لتوفير مساعدة طبية وقانونية وأمنية ولكشف عن أعمال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

• استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لكشف وفضح والتنظيم ضد العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، حشدت قائمة إيميلي، وهي لجنة عمل سياسي أميركية، شبكتها على الانترنت لجمع توقيعات لمطالبة الجماعات السياسية بتعليق تمويل جماعات مناصرة للعنف ضد المرأة.

ويمكن للمجتمع المدني والأحزاب السياسية أن ينفذوا استراتيجيات مشتركة لخلق ضغوطات من أجل الإصلاح. يمكنهم أن تستخدموا الحملات العالمية مثل دعوة المعهد الديمقراطي الوطني للعمل [#NotTheCost](#) من خلال الربط الى المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات الغير حكومية المعنية بقضايا المرأة والسلام وحقوق الإنسان من مختلف المناطق قصد تشجيع المزيد من الناشطين والقادة لكشف وفضح وانهاء العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

من يتحمل المسؤولية لمعالجة العنف ضد النساء في الحياة السياسية، وما هي أنواع الشراكات الضرورية للقيام بذلك بنجاح؟

يجب على المجتمعات ككل أن تتحمل المسؤولية لمحاربة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. يمكن للدولة (من خلال أجهزتها المختلفة) والمجتمع المدني والمؤسسات السياسية (مثل الأحزاب والنقابات والأندية الطلابية) ومنظمات حقوق الإنسان والمرأة والحركات والأجهزة النسوية والأكاديميين أن يحشدوا الاهتمام و الدعم و أن يشتركوا لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وللسلط التنفيذية والقضائية والتشريعية دورا سائدا حيث يمكنهم ضمن وجود تشريعات لمعالجة الظاهرة ولتمويل وتنفيذ التشريعات ومتابعتها. وبالإضافة إلى ذلك، فلجهات الفاعلة الدولية (كالمنظمات غير الحكومية الدولية والممولين) دورا هاما في تعبئة الموارد ودعم أولئك الذين يعملون على مواجهة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. يلعب المجتمع المدني ووسائل الإعلام كذلك دورا محوريا في نقل حوادث حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية و في التوعية.

في مصر، هناك العديد من منظمات المجتمع المدني مثل نظرة للدراسات النسوية المرأة التي تدعم مشاركة النساء في السياسة و تكشف عن حالات العنف ضد المرأة في الحياة السياسية للمجتمع. نذكر مثلا آخر من مصر وهو أرشيف منتدى المرأة والذاكرة للتاريخ الشفوي الذي يوثق و ينشر تجارب المرأة في المجال العام. يوفر بيانات ومعلومات حول العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وأثاره على مساهمة المرأة في المستقبل على الحياة السياسية في مصر.

دولياً، العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). المادة 7 لاتفاقية سيداو تحدد بوضوح مسؤولية الدول الأعضاء على التمسك بالحقوق التالية للمرأة في:

- التصويت في الانتخابات والتمتع بحق الترشح في الانتخاب لجميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام

- المشاركة في صياغة سياسات الحكومة وشغل وظائف عامة وتولي جميع المهام العامة على جميع المستويات واتخاذ إجراءات لتعزيز الديمقراطية الشاملة

- المشاركة في المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهتمة بالحياة العامة والسياسية للبلد

ويمكن للمجتمع المدني والأحزاب السياسية استخدام الأطر والصكوك الدولية لحشد الدعم لاعتماد إجراءات وقواعد للوقاية والقضاء والمعاقبة على أفعال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

هل يمكنك تحديد تشريعات أو برامج أو دورات تدريبية أو دراسات أو حملات توعية محددة التي تساعد على منع ومعاقبة العنف السياسي ضد النساء؟

يمكن الاستنتاج من هذا النقاش الإلكتروني أن يتطلب العنف ضد المرأة في الحياة السياسية تكثيف الجهود العالمية والوطنية، بما في ذلك القياس وجمع البيانات والشهادات ومشاريع مستهدفة ودورات تدريبية. ويمثل التقرير المؤخر للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان "التمييز الجنسي والتحرش والعنف ضد النساء البرلمانيات" تطوراً في هذا المجال حيث يعرض التقرير تجارب 55 نساء برلمانيات تمثلن 39 برلمانات وطنية مع العنف ضد المرأة في البرلمان. نشرت مجموعة النساء البرلمانيات من شبكة ParIAmericas، وهي شبكة الهيئات التشريعية الوطنية للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية (OAS)، في عام 2016 تقريراً في أعقاب اجتماع إقليمي في سانت لوسيا تحت عنوان "التحرش السياسي القائم على نوع الجنس: بناء الوعي في البرلمانات". تشجع الاجتماعات من هذا النوع على تبادل الخبرات وتمكين البرلمانات أن يبلغوا عن العمل التشريعي المتعلق بنوع الجنس، بما في ذلك العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وضعت المجموعة خطة عمل واضحة تستهدف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية تحت عنوان "خطة عمل لتجنب التحرش والعنف السياسي ضد المرأة".

في إطار القوانين التي تراعي الفوارق بين الجنسين، قدمت رواندا في عام 2006 قانوناً لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. للمرة الأولى، تم تعريف و الاعتراف بالاغتصاب في القانون الرواندي. الآليات للكشف عن أعمال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** تشمل قانون تنفيذ المساواة بين الجنسين لعام 2015 وقانون الانتخابات لعام 2011 واللجنة التوجيهية لقرار مجلس الأمن رقم 1325. وفي 17 مايو تم الاتفاق في **بوليفيا** على **قانون ضد العنف والتحرش السياسي ضد المرأة** ينص على عقوبة السجن من سنتين الى خمس سنوات لمن يضغط، يضايق، يتحرش أو يهدد على امرأة منتخبة أو أولئك الذين يمارسون وظائف

عامّة. صدقت كينيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي يتناول موضوع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. في عام 2011، نقحت المغرب دستورها ليضمن حقوق المرأة والمشاركة السياسية وحماتها. ورغم ذلك فقد كشف أحد المستجوبين من المغرب أنه لم يتم اتخاذ مسألة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية كقضية رئيسية من قبل المؤسسات السياسية.

دخلت العديد من المنظمات الدولية، من ضمنها شركاء شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة (المعهد الدولي للديمقراطية و المساعدة الانتخابية، الاتحاد البرلماني الدولي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، في شراكات من أجل تنفيذ مشاريع لدعم البلدان في معالجة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

كشفت هذه المناقشة الالكترونية ان توسيع الكشف و التوعية و تكثيف الشراكات هي مفتاح لتقديم وتنفيذ الحلول، بما في ذلك الإصلاحات القانونية، كما استنتجت أن استمرار العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يعوق الديمقراطية والعمليات السياسية الشاملة.